

الفصل الثاني

نشأة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية

- جهود وزارة المعارف
- جهود وزارة التربية والتعليم
- نظام القبول ومدة الدراسة بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية
- جهود وزارة الشؤون الاجتماعية



الفصل الثاني

نشأة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية

نشأة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية وتطورها:

لقد مرت رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية بثلاث مراحل في السلم التعليمي هي كما يلي:

* المرحلة الأولى: اعتبارها خارج السلم التعليمي من عام ١٩١٨م، ١٩٥٠م.

* المرحلة الثانية: اعتبارها جزءاً من السلم التعليمي، وتمثل بداية التعليم ابتداء من عام ١٩٥٠ عندما صدر القرار الوزاري عام ١٩٥٠م بجعل رياض الأطفال مرحلة أساسية في السلم التعليمي، وتمثل بداية التعليم الابتدائي، وإيمان القائمين على العملية التعليمية بأن التعليم كالماء والهواء.

* المرحلة الثالثة: اعتبارها خارج السلم التعليمي منذ ١٩٥٣م، وتتناول فيما يلي مراحل تطور رياض الأطفال في مصر:

أهم ما يميز تطوير رياض الأطفال في مصر أن بدايتها كانت ذات أهداف واضحة، ومن ثم كان السير نحو تحقيقها سهلاً، ثم بدأت تتذبذب هذه الأهداف مع التغير المتسارع للحياة، وانعكست على طبيعة هذه الرياض حتى أصبحت مكاناً لحجز الأطفال وإيوائهم في فترة تنشغل فيها الأسرة بأعمال خارج المنزل.

واستمرت الحال على ذلك حتى مطلع القرن العشرين حيث شعرت الدولة بأهمية هذه المرحلة وخطورة إهمالها فأنشأت مدارس رياض الأطفال وأشرفت عليها.

جهود وزارة المعارف:

شهد عام ١٩١٨م إنشاء أول روضة للأطفال من البنين بالإسكندرية، وكانت تقبل الأطفال من سن الرابعة حتى السابعة لتهيئتهم للالتحاق بالمدرسة الابتدائية مع إغنائهم من اختبارات القبول للتعليم الابتدائي، وفي عام ١٩١٩م أنشأت وزارة المعارف العمومية روضة قصر الدوبارة للبنات بجاردن سيتي بالقاهرة وكانت مدة الدراسة بها سنتين، كما تم تحويل الغرف التحضيرية بالمدارس الابتدائية للبنات في عام ١٩٢٣م إلى رياض أطفال ملحقة بالمدارس الابتدائية. وكان أطفال الرياض يمارسون الأشغال اليدوية والألعاب والرسم ويدرسون مشاهد الطبيعة والقصص.

وفي عام ١٩٢٣م تقرر افتتاح مدرسة لرياض الأطفال في العباسية بالقاهرة، وتبع ذلك أن أصدرت وزارة المعارف عام ١٩٢٣م منشوراً يتيح قبول البنات في الروضات المخصصة للبنين في حالة وجود أماكن شاغرة بها.

ومع حلول عام ١٩٢٥م ونتيجة لصدور منشور وزاري عام ١٩٢٣م انتهت سياسة الفصل بين الجنسين في رياض الأطفال، وصارت تربية الطفل في هذه المرحلة مختلطة، وصارت مدة الدراسة في هذه الرياض ثلاث سنوات.

وبصدور القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٣٨م صار الالتحاق بهذه المدارس للأطفال الذين يبلغون الرابعة أو الخامسة من العمر، وقد حدد هذا القانون ما يتلقاه الطفل في هذه السن من المقررات الدراسية على النحو التالي: التهذيب، اللغة العربية، الخط العربي، الحساب، مشاهد الطبيعة، الرسم وأشغال الأطفال، الألعاب، وقد نص القانون على أن الدراسة باللغة العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرياض كانت تتقاضى مصروفات، بلغت سبعة جنيهات عام ١٩١٨م، زيدت إلى اثني عشر جنيهًا في العام بعد ذلك، وليست هناك حاجة إلى القول بقيمة هذه المصروفات في تلك الفترة ما جعل الالتحاق برياض الأطفال في غير متناول أبناء الشعب، وجعلها بالتالي في متناول القادرين فقط.

وفي عام ١٩٢٨-١٩٤٠م أدخلت الموسيقى والحركات الإيقاعية ضمن برنامج رياض الأطفال، واستخدمت طريقة المشروعات والطريقة الكلية في التدريس خلال برامج تعليمية تقوم على اللعب الموجه (أحمد عبيد، ١٩٧٩).

وفي عام ١٩٤٣م ألحقت برياض الأطفال (الأورمان - الحلمية - العباسية) ثلاثة فصول حضانة، وفي الإسكندرية افتتح فصلان للحضانة بروضة أطفال مصطفى كامل وروضة فؤاد الأول.

وفي عام ١٩٤٨م أصبحت رياض الأطفال تقبل أطفالاً من سن عامين ونصف إلى خمسة أعوام ما دعا وزارة المعارف إلى زيادة النروضات في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٥٠ بشكل ملحوظ وذلك لزيادة نسبة خروج المرأة في العمل، وبصدور قانون مجانية التعليم أصبحت رياض الأطفال مجانية، وحولت السنتان الأوليان في المدارس الأولية إلى نظام أطفال، وأصبحت الدراسة بالمدارس الابتدائية ست سنوات وتُخصَّص السنتان الأولى والثانية (رياض الأطفال) لتهيئة الأطفال للتعليم الابتدائي.

وبصدور قانون ١٤٣ سنة ١٩٥١م بشأن المرحلة الابتدائية أصبحت رياض الأطفال جزءاً من التعليم الابتدائي.

هدفها في هذه الفترة هو تهيئة بيئة تعليمية محببة للأطفال تعدهم للتعليم الابتدائي بدون إرهاق، وتغرس في نفوسهم الفضائل والعادات الحسنة، وأما فصول الحضانة الملحقة فكان هدفها هو رعاية الأطفال في أثناء وجود أمهاتهم في العمل.

وفي عام ١٩٣٩م كانت هناك بعض المحاولات لتنسيق العلاقة بين رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، فقد أشارت إحدى اللجان التي ضمت مدرسات من معهد التربية للبنات، وغير ذلك من المهتمين برياض الأطفال أن هناك تنسيقاً بين رياض الأطفال والمدارس الأولية في كل المواد عدا اللغة العربية توجهها للمستوى قبل التحاقهم

بالمدارس الابتدائية، كما خلصت آراء اللجان التي عقدت لبحث أسباب ضعف التلاميذ في اللغات وخاصة اللغة العربية إلى اختلاف طريقة التعليم بالروضة عنها بالسنة الأولى من المدارس الابتدائية ما أدى إلى هذا الضعف، ورأوا وجوب توحيد مستوى المعلمين والمعلمات لضمان التقريب بين طرق التدريب وإزالة الهوة الموجودة.

جهود وزارة التربية والتعليم:

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م تغيرت صورة المجتمع المصري السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ورأت الحكومة ضرورة وجود مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية ثم القضاء على الثنائية، ومن ثم صدر القرار الوزاري عام ١٩٥٣م بإلغاء مدارس رياض الأطفال من السلم التعليمي وأن يلحق الطفل مباشرة إلى مرحلة التعليم الابتدائي، وبناء على ذلك تم إلغاء مدارس رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم، إلا أن بعض المدارس الخاصة ظلت بها فصول لرياض الأطفال في منتصف العقد الخامس من القرن العشرين عام ١٩٥٤م، وقامت وزارة التربية والتعليم بإعادة فتح مدارس رياض الأطفال، لاستقبال أبناء الأمهات العاملات فأنشأت ثلاثين مدرسة لرياض الأطفال في جميع أنحاء الجمهورية حسب حاجة أبناء المجتمع إليها، في المديریات والإدارات والمناطق التعليمية المختلفة، وقد حددت شروط القبول في هذه المدارس كما يلي:

- ١) تقبل هذه الدور بمصروفات قدرت باثني عشر جنيهًا.
- ٢) يتم الكشف الطبي على الأطفال عند قبولهم.
- ٣) تتبع هذه المدارس المناطق التعليمية، ويتولى التفتيش عليها مفتشات الأقسام بالإدارة علامة للتعليم الابتدائي.
- ٤) أوضح القرار المستويات والمؤهلات التي تُختار على أساسها الناظرات والمعلمات للتدريس.

واستمر التعليم في مدارس رياض الأطفال تحت إشراف وزارة التربية والتعليم من عام ١٩٥٤م إلى عام ١٩٦٥م.

وبعد أن تغيرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، بدأ نظر المسؤولين في وزارة التربية والتعليم، إلى أن مدارس رياض الأطفال ليست ضمن السلم التعليمي، وإنما هي خارجة عنه، لأنها عبارة عن خدمات تقدم لأهالي المجتمع بكافة طبقاته، وينبغي أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف عليها، وتعتبر ضمن اختصاصات أعمالها.

وبصدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨م ألغيت هذه الفصول، واعتُبر أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مسئولة عن رياض الأطفال في سن ما قبل المدرسة، وبناءً على ذلك وافق وزير التربية والتعليم في عام ١٩٦٩م، على ترك الإشراف على

مدارس رياض الأطفال التابعة للجمعيات والمؤسسات الخاصة بوزارة الشئون الاجتماعية.

أي أن مسؤولية رعاية طفل ما قبل المدرسة أصبحت مسؤولية اجتماعية قبل أن تكون مسؤولية تربوية. وبهذا تقلص دور وزارة التربية والتعليم في الإشراف على تربية طفل ما قبل المدرسة، ولكن هذا الوضع لم يستمر أكثر من عام.

حيث صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٩م والذي يقضي بإنشاء قسم للحضانة ورياض الأطفال يتبع التعليم الابتدائي في إدارته، كذلك القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩م الذي أخضع دور الحضانة ورياض الأطفال لتفتيش المرحلة الابتدائية.

وعلى الرغم من عودة تبعية رياض الأطفال لوزارة التربية والتعليم والاعتراف بها كمؤسسات تربوية إلا أنها جمعت ما بين أطفال الحضانة وأطفال الروضة في مجموعة واحدة، ونتج عن ذلك الخلط أن انتشر مفهوم الحضانة كمرادف من جميع الجوانب حتى يومنا هذا.

كذلك أدت تبعية رياض الأطفال إلى التعليم الابتدائي إلى عدم الاهتمام الكافي باختيار المنهج المناسب لرياض الأطفال بل اتبع نفس المنهج التقليدي المستخدم في المرحلة الابتدائية، ولم يهتم المشرفون على رياض الأطفال بتوفير المتخصصين لهذه المرحلة.

وفي عام ١٩٨٥م صدر القرار رقم ٩٤ الخاص بضرورة التوسع في إنشاء مدارس اللغات التجريبية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، ونتيجة لذلك وصل عدد المدارس التجريبية في العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧م إلى "٤١" مدرسة مُلحقًا بها فصول رياض الأطفال في إحدى عشرة محافظة.

ومن ذلك يتضح لنا التنوع في رياض الأطفال التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم من حيث تدريس اللغات وتبعية هذه الروضات للوزارة أو القطاع الخاص الاستثماري بإشراف وزارة التربية والتعليم.

صدر القرار رقم (٨٢) لسنة ١٩٩٠م بشأن تشكيل اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال، وتضم اللجنة عددًا من أساتذة الجامعات، ومدير عام الإدارة العامة لرياض الأطفال، وتختص هذه اللجنة بالتالي:

- أ- وضع التنظيم الذي يهدف إلى تيسير وإدارة شئون الروضة بصفة عامة ودراسة الإمكانيات والظروف لهيئة جميع جوانب نمو الطفل بصفة خاصة، والعمل على تطوير العملية التربوية التي تحقق النمو.
- ب- تقرير الخدمات التي يحتاج إليها الطفل، وتقديم القيم التربوية لمختلف أنواع الخبرات والأنشطة، والوصول بالروضة إلى أحسن النتائج الممكنة في ضوء الإمكانيات المتوافرة وفي حدود الأهداف المرسومة.

ج- وضع خطط التدريب على كافة المستويات بالروضة والإشراف عليها، مع مباني الروضة بما يحقق الأهداف المرجوة منها، والإشراف الفني والمتابعة والتقويم، وإقامة الندوات والمؤتمرات والأبحاث في مجال رياض الأطفال وبحث أفضل السبل لمد مظلة الخدمات التعليمية في الروضة لتشمل جميع الأطفال من ٤-٦ سنوات.

كما صدر القرار (٢٣٠) لسنة ١٩٩٤ بشأن رياض الأطفال التابعة أو الملحقة بالمدارس الرسمية والخاصة، وحذر القرار من تنظيم قاعة الروضة إلى صفوف أو إجبار الأطفال على الكتابة أو عقد امتحانات، فتتظم القاعة على هيئة أركان، وترتّب المناضد على شكل مجموعات، كما تنظّم لقاءات لأولياء الأمور مع إدارة الروضة كما منع القرار من إعطاء الأطفال واجبات منزلية.

نظام القبول ومدة الدراسة بمؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية:

أولاً: شروط القبول:

- ١- يتقدم والد الطفل بطلب التحاق على الاستمارة المخصصة لذلك.
- ٢- يرفق بالاستمارة شهادة ميلاد الطفل، وصورتان شمسيّتان.
- ٣- يفيد اسم الطفل في سجل معد لهذا الغرض.
- ٤- تُجرى مقابلة أولية للطفل وأسرته قبل الالتحاق.
- ٥- يؤخذ قرار كتابي من ولي الأمر بتسليمه واستلامه في المواعيد المتفق عليها.
- ٦- تقوم اللجنة المشرفة على دار الحضانة بالبت في طلبات الالتحاق المقدمة من أولياء الأمور.

ثانياً: مدة الدراسة:

تقسم مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة في مصر إلى قسمين هما:

أ- دور الحضانة: وتقبل أطفال منذ الميلاد وحتى ثلاث سنوات.

ب- رياض الأطفال: وتقبل الأطفال من سن ٤-٦ سنوات.

ويعد أول أكتوبر هو بداية السنة الدراسية وحساب سن القبول للأطفال المتقدمين للالتحاق بمرحلة الروضة، وبذلك تكون الفترة التي يقضيها الأطفال داخل الروضة عامين.

جهود وزارة الشؤون الاجتماعية:

أنشأت جمعية العاملات اليونانية بالإسكندرية عام ١٩١٧م ما يسمى بدار مانا وهي دار طائفية لرعاية وإيواء فقراء اليونانيين المسيحيين الأرثوذكس الذين استوطنوا مدينة الإسكندرية.

وفي القاهرة كانت أول جمعية خيرية تربوية توجه نشاطها نحو رعاية الأطفال هي جمعية دار الأطفال المختلطة التي أنشئت عام ١٩٣١م في حي الزيتون، وفي عام ١٩٣٧م أنشئت دار حضانة الرضع الدولية، ثم بدأت دور الأطفال والرضع تنتشر من خلال المؤسسات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع خاصة في الأحياء الفقيرة والتي تكثر فيها الأمهات الفقيرات مقابل أجور زهيدة.

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية منذ إنشائها بدور مهم في مجال رعاية الطفولة وأسند إليها الإشراف على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وخاصة بعد أن صدر قانون الجمعيات الخيرية عام ١٩٤٥م.

وكان من أهم أعمالها الاهتمام بالأسرة والطفولة وبصفة خاصة بدور الحضانة حيث تكون وظائفها المتعددة تربوياً واجتماعياً وصحياً في تنشئة الطفل.

كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع الهيئة الدولية لرعاية الطفولة اليونسيف في فبراير ١٩٦٠ بإجراء مسح اجتماعي لجميع خدمات الطفولة بالجمهورية بهدف رسم خطة بعيدة المدى تهدف إلى مراجعة برامج رعاية الأسرة والطفولة ووسائل تقديم الخدمات.

وفي عام ١٩٦٣م عقد مؤتمر لمناقشة بحث مشكلات المرأة العاملة، نتج عنه إنشاء المركز النموذجي لتدريب العاملين في ميادين الأسرة والطفولة في إمبابة والجيزة، وألحقت الوزارة بهذا المركز دار حضانة لخدمة الأطفال في سن ما قبل المدرسة ٣-٦ سنوات بهدف خدمة أطفال البيئة المحيطة بهذا المركز.

كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٦٦م بإنشاء الإدارة العامة للأسرة والطفولة برعاية الطفل وتنشئته التنشئة السليمة، وأكدت على ضرورة توفير البيئة الثقافية والاجتماعية والصحية والنفسية المناسبة لمرحلة نموه.

كما عقدت الوزارة في فبراير ١٩٧٦م ندوة بعنوان "الرعاية المتكاملة للطفل"، نوقش فيها العديد من الأبحاث التي تناولت الاحتياجات الاجتماعية والتعليمية للطفل، وتشريعات الطفولة، والتخطيط المتكامل لرعاية الطفولة.

وقد استصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية القرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٧م بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة. يتكون هذا القرار من تسع مواد تتضمن تشكيل المجلس واختصاصاته ومسئوليته من حيث إعداد الخطة القومية الشاملة للطفولة ووضع الأسس العامة لإعداد وتدريب العاملين في مجالات الطفولة، وإقرار الميزانية واقتراح التشريعات الخاصة بالطفولة.

وقامت الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بإجراء بحث بعنوان "مشكلات الطفولة في مرحلة ما قبل المدرسة" وذلك في عام ١٩٨٤م بهدف دراسة العلاقات في الأسرة والمشكلات المرتبطة بها وأثرها على تنشئة الطفل بهدف الوصول إلى توفير المناخ المناسب لحسن تنشئة الطفل.